

ملاحظات غابرة :

- ١ — الحاجة والأمانة
- ٢ — التبرعات الشعبية
- ٣ — مصرى كريم
- ٤ — وسائل الإرشاد فى الريف
- ٥ — الدقة فى تصميم المشروعات

(١)

كنت أقرأ فى كتاب "مذكراتى فى نصف قرن" للرحوم أحمد شفيق باشا فاستوقف نظرى حديثه عن أمانة السويسريين ، وقد امتشهد بعدة حوادث منها أنه ترك مظنته سهوا ليركب القطار مسرعا ، فلما كشف ضياعها أعلن فى إحدى الصحف عنها فردت إليه وكان أحدهم قد وجدها فسلمها للسلطات ، ومنها أن صبيا فى محل ثجار عثر فى صوان تركه أصحابه للإصلاح قطعة من الماس فردها إلى أصحاب الصوان ... إلى آخر الحكايات التى تدل على أن الأمانة خلق شائع هناك .

ورجعت إلى وصفه للحالة الاجتماعية والاقتصادية فى سويسرا فعرفت أن "الكاس" هناك يتقاضى أجرا يقرب من العشرين جنيها فى الشهر ، وهو أصغر دخل فى هذه البلاد الصغيرة السعيدة .

ولم يعز على أن أرجع بتلك الأمانة إلى أصولها . وهى التربية الصالحة والثقافة العقلية والتهديب النفس ، والرقى الاجتماعى ... ومن وراء هذه العوامل جميعا ، عامل أهم منها جميعا ، ذلك هو الفنى ...

فالفنى هو الذى يعصم نفوس السويسريين من التندى إلى السرقة أو التكة على اللقي . والشعب هو الذى يمدح بهذا الخلق الفاضل ، والمستوى المادى الرفيع الذى يعيشون فيه ، هو الذى يمكنهم من السمو التسمى والتهديب الخلقى والعقلى .

ولقد رجعت بذكري إلى ما يتهم به بعض المصريين الساكنين من قلة الأمانة ، فتوالت على خيالي تلك الصور البائسة المحتاجة ، وهي التي لا ترضى الأمانة ، ولا تتورع في إخفائها ، فوجدت أن الحاجة هي التي تدفع هؤلاء إلى هذا الخلق المردول ، وأن الأمانة تقوم على الشيع أول ما تقوم .

ولو أن هذه الجماهير في مصر محرومة من التهذيب والتعليم ، فإنها مظلومة في اتهامها بقلة الأمانة ، فحوادث رد الأمانات الضائعة في مصر ليست قليلة ، وحوادث العمال الصغار ، والسعاة والفراشون والخدم الذين يعثرون بأثمن الأشياء فيردونها ليست بالحوادث النادرة ولا القليلة .

وإنى لأعتقد أن المصري ذو أشد أهل الأرض استعدادا للفضائل الاجتماعية ، وأنه مع الظروف التي تحيط به ، لا تزال هذه الفضائل عميقة في نفسه ، وأن الحاجة هي وحدها التي تخرجه عن فضائله وتعلمه جميع الرذائل التي تشكو منها على الإطلاق .

وفزوا لهذا الشعب ما يحتاج إليه ثم انظروا بعد ذلك في أخلاقه ، وسترونه أفضل الشعوب وأقلها جرائم ومخالفات ... إنه شعب عريق ، ومظم الجرائم الفاشية فيه مصدرها الجوع ، والبقية من هذه الجرائم مرجعها إلى العناصر الدخيلة على العنصر المصري الصحيح ، من هذه الشعوب التي استعمرت مصر على ممر القرون !

(٠٢)

” أنشأ اللورد نفيلد شركة خيرية رأس مالها عشرة ملايين جنيه للتوسع في الأبحاث الطبية ، وترقية المصالح الطبية والصحية ، والبحث التجاري والصناعي ، والعناية بالأشخاص الطاعين في السن وراحتهم “ .

هذا الخير الصغير في حجمه ، الكبير في معناه ، هو كل الفارق بيننا وبين الشعوب المتحضرة ، بين أغنيائنا وأغنياء تلك الشعوب ، بين نظرتهم هناك للواجب الذي يفرضه عليهم ثراؤهم ، ونظرتهم هنا للتنازع الذي يتجده لهم ثراؤهم . وهذا الفارق ياخص جميع الفوارق بيننا وبينهم .

عشرة ملايين من الجنيها تروى هناك لمثل هذه الأغراض في مرة من المرات . ومليم واحد لا يروى لمثل هذه الأعمال ، ودع ذلك يشكون هناك من ” التناهي في الغنى والتناهي في الفقر “ كما يقول مستر إيدن ، ويعدون العدة لتعديل هذه الأحوال حتى لا يوجد عندهم ” صنف الأغنياء المتعطلين ، حسب تعبير مستر تشرشل .

والمسألة ليست مسألة غنى وفقر ، إنما هي مسألة شعور اجتماعي بالواجب على القادرين نحو العاجزين ، مسألة ضريبة اختيارية يفرضها القادرون على أنفسهم لأنهم لا يستطيعون أن يصموا آذانهم عن سماع نداء الواجب ، ولا أن يعموا أعينهم عن النظر إلى حاجات شعبهم . وأغنياء أوروبا وأمريكا يضربون الأمثال في كل يوم على تبرعات ضخمة من هذا القبيل ، ومنهم "كارنجي" الذي تبرع بثمانية وتسعين مليونا من مائة مليون من الجنيهات ، ثم استثمر هذين المليونين حتى وصل إلى خمسة ملايين فتبرع بها كذلك بعد وفاته لأعمال البر .

وما من شك في أن أغنياءنا جميعا سينظرون إلى مثل هذا الرجل نظرة العقلاء إلى المجنون الذي يدفعه جنونه إلى التبرع بهذه الملايين ، ذلك أنهم ينظرون إلى الدنيا من زاوية واحدة هي زاوية المصلحة الشخصية الصغيرة .

وليس أدل على تخلفنا في هذا المضمار من أن مشروع أسبوع البر حينا وصل رقم التبرعات به إلى ثمانية وتسعين ألفا من الجنيهات هالكا وكبرنا ، وأن مشروع تحسين الصحة القروية حينا ظفر بسبعة عشر ألفا من الجنيهات عددناه ناجحا ، وأن يوم المستشفيات وصل إلى نحو أربعين ألف جنيه فحمدنا الله .

وهذه الألواف التي اجتمعت لهذه المشروعات جميعا كان يمكن أن يتبرع بها مصرى واحد فلا تضير ثروته ولا تؤثر في ميزانيته ، فلدينا عدد من أصحاب الملايين وعدد من أصحاب مئات الألواف . ولكنهم يعيشون لأنفسهم فلا يشعرون بالواجب الاجتماعي المفروض عليهم . ولدينا اليوم مشروع من مشروعات الموسم ، مشروع مكافحة التشرد ، في حاجة ماسة إلى التبرعات الشعبية السخية ، والأموال مكدسة في خزائن أثرياء الحرب ، فلعلنا نرى الأريحية الاجتماعية والإنسانية تدفع بهم إلى التبرع بشيء يرفع رؤوسنا أمام الشعوب المتحضرة التي تحجب مستر كارنجي والأورد نغيلد وأمثالهما من المحسنين النبلاء .

(٣)

وقبل أن ننسى يجب أن نذكر مصريا كريما في القرن العشرين ذلك هو "سيد جلال" . لقد تبرع هذا الرجل في كل مناسبة من المناسبات بمبلغ يعد كبيرا جدا بالقياس إلى ثروته ، تبرع لمكافحة الحفاء ، وليوم المستشفيات ، وللطاعم الشعب ... وفي مرة كتب أحد أصحاب الملايين المصريين مقالا حارا يدعو فيه إلى تيسير الحياة على الفقراء ! فإكان من "سيد جلال" إلا أن ترجم هذا المقال إلى لغة "الشيكات" فتبرع بخمسة جنيه ، ولم يتبرع كاتب المقال إلا بالورق والمداد !

وأخيرا يسبق "سيد جلال" بمناسبة مشروع تحويل الدين المصرى إلى نموذج من الوطنية الكريمة لا يخطر لأحد أثيرا ثنا على بال ، بل ربما عدوه جنونا لا يقل عن جنون "كارنجي" السابق الذكر .

لقد ارسل "سيد جلال" إلى وزير المالية شيكا بألف جنيه ، وقال : إن هذا المبلغ ثمن شراء عشرة من سندات الدين الجديد ، وذلك لإحراقها مساهمة منى في تخفيف عبء الدين عن خزينة الدولة ، وإننى اعتقد أن المساهمة في مشروع تحويل الدين العام لا تكون بشراء سندات القرض ، فإن ذلك عمل راجح يستحق صانعه التهنئة على توفيقه فى استغلال ماله على وجه حسن مضمون ، وإنما تكون المساهمة فى تخفيف عبء الدين بالاشتراك فى تسديده ، وكى تمكنت لو كنت قادرا على أن أساهم بمبلغ أكبر من هذا المبلغ المتواضع ، ولعلى بهذا المثل الصغير أفتح الباب أمام أغنيائنا وأثريائنا لكى يساهموا بعشرات الألوف ومئاتها ، فإن الفرد لا يعد ثريا إذا كانت دولته مدينة "

وكل تعليق على هذا العمل يعد لغوا ، فإنه ليدون أن هذا الرجل من طينة أخرى غير طينة الأثرياء المصريين ، فهو يحسن الظن بهم لأنه يقيسهم إلى نفسه ، وينتظر منهم أن يقلدوه بأداء بعض ما عليهم للأمة فيتبرعون كما تبرع بعشرات الألوف ومئاتها ، ثم يحسن الظن بهم فيعتقد أنهم يحسون إحساسه الوطنى العالى "بأن الفرد لا يعد ثريا إذا كانت دولته مدينة " !

أيها الرجل الكريم ، ليت لنا من مثلك عشرة فقط ، إذن لرفعنا رؤوسنا أمام العالم المتحضر ونحن مطمئنون !

(٤)

يتصدى للإصلاح الريف المصرى فى بعض الأحيان جماعة ممن لا يعرفون شيئا عن الريف ولا يتصورون وسائل الحياة فيه .

وهم يجلسون على مكاتبهم المريحة فى القاهرة ثم "يتفتنون" فى اقتراح وسائل الإصلاح ومن بين هذه الوسائل التى يمتارونها وسيلة الارشاد الاجتماعى أو الصحى أو الزراعى .

فمنهم من يقترح توجيه هذه الإرشادات الغالية عن طريق الراديو ، فيذهب المحاضرون الاجتماعيون والصحويون والزراعيون إلى محطة الإذاعة ، ومن هناك يرسلون أصواتهم بالمحاضرات القيمة المنمقة بعد أن يتعبوا فى تمهيدها ويدربوا أنفسهم على إلنائها ، ثم يخرجون مستريحى الضمائر لأنهم أدوا الواجب المفروض عليهم للريف ، وأبلغوا نصائحهم وإرشاداتهم لسكان الريف !

وكل هذا جميل ، لولا شئ واحد بسيط ... وهو أن أهل الريف لم يسمعوا حرفا واحدا مما قيل لأنهم لا يملكون لسوء الحظ أجهزة استقبال !!!

ولكم ضحك وأنا أقلب برامج الإذاعة فأرى فيها حديثاً صحياً لمندوب وزارة الصحة عن النظافة في الريف ، أو حديثاً زراعياً لمندوب وزارة الزراعة عن أحسن الطرق لزراعة الذرة الغويجة ، أو حديثاً اجتماعياً عن العادات الضارة في الريف ، أو حديثاً للفلاحين أو اعلان عن الشؤون الريفية ...

إن هؤلاء لا يسمعون أحداً إلا سكان المدن الذين هم ليسوا في حاجة للحديث عن الريف والذين لا يعرفون شيئاً عن هذا الريف المجهول ، أما الذين توجه إليهم الإذاعات فهم في صمت مطبق لا تصل إليهم هذه الأصوات ، لأن الأثير لسوء الحظ لا ينقل الأصوات مسموعة إلا لأجهزة الاستقبال ، وأهل الريف لا يملكون من هذه الأجهزة إلا آذانهم التي وهبها لهم الله !

ويبدو لبعض المرشدين من مختلف الهيئات أن ترسل بإرشاداتها ونصائحها لا عن طريق المذياع ولكن عن طريق المنشورات المكتوبة . وهؤلاء أكثر واقعية من أولئك الخياليين ولكنهم ينسون أن أكثر من خمسة وتسعين في المائة من الريفيين هم من الأميين الذين لا يقرءون ولا يفهمون ما يقرأ عليهم بلغة المرشدين .

أيها المصلحون الاجتماعيون الغرباء عن الريف ... إن وسائلكم الخيالية لا تجدى ، فإن شئتم إرشاد أهل الريف فبعلوإ إليهم وأقيموا بينهم ، وتعرفوا عيوبهم وأمراضهم ، وخطبوا بلغتهم وطرائقهم ، وكونوا قدوة حية تسعى بينهم . وهذه هي الوسيلة الوحيدة لإرشاد أهل الريف ، إلى أن يفتح الله عليهم فتزول أميتهم ، ويقتنون أجهزة الإذاعة ، ويعرفون الحروف المكتوبة ، ويحلثد خطبواهم كما تشاءون . أيها المرشدون الخياليون !

(٥)

كنت أراجع بعض الأبواب في مشروع الضمان الاجتماعي المقترح في تقرير السيروليم بيفردج . فلنقت نظرى إحدى فقراته التي يتحدث فيها عن تخصيص مرتبات للأطفال في يوم مولدهم ، وكان قد اقترح في فقرة سابقة أن يكون مرتب الطفل الأول سبعة شلنات في الأسبوع وأن يتناقص هذا المعدل بحسب زيادة الأطفال معللاً هذا التناقص كما يأتي :

”يمكن القول أنه مهما يقدره الخبراء فإن كل أم تعول ستة أطفال تعرف أن هؤلاء الأطفال لا يكفون ست مرات مثل ما يكفنه الطفل الواحد من طعام وكساء ووقود ، وأنه إذا احتاج الطفل لسبعة شلنات ، على أساس أسعار ١٩٣٨ (أو ٩ شلنات بأسعار ما بعد الحرب المؤقتة) لسد هذه الحاجات ، فإن ٤٢ شلناً لعائلة تعول ٦ أطفال (أو ٥٤ شلناً بأسعار ما بعد الحرب)

تبدو أكثر من اللازم. والحق أنه ليس من السهل أن يقدر الإنسان في التقديرات السابقة متى يمكن تبرير إجراء إقاص محسوس في التكاليف عن كل رأس لعدد من الأطفال . هذا ويخصص من السبعة الثلث وهو متوسط ما قبل الحرب ١١/٥ ثلثات للأكل طبقاً لغذاء شخص عادي . وقد يقل التبذير في العائلة الكبيرة ، أما مبلغ ١١/٥ شلماً فإنه لا يتسع لأي تبذير . وثلاثة بنسات الوقود هي عبارة عن سدس الفرق المسجل بين عائلة من شخصين وعائلة من ثمانية أشخاص . ويمكن تحقيق اقتصاد ضئيل في العشرة البنسات المخصصة لللبس في العائلات الكبيرة بانتقال الملابس من شخص لآخر . ومتوسط السبعة الشللات قابل للانتقاد إذا لم يحسب فيه حساب الإيجار ... الخ »

لفتت نظري هذه الدقة في تصميم المشروع ، التي تلتفت إلى توفير الفرق بين معدل الوقود لفردين والوقود لثانية ، وإلى ملاحظة أن ملابس الابن الأكبر تصلح للابن الأصغر فتقل النفقات في العائلة الكبيرة ، وإلى أن قيمة الإيجار لا تتضاعف بنسبة تضاعف أفراد العائلة . وعمل حساب لذلك كله في معدل زيادة المرتبات بزيادة الأولاد .

فهذه الدقة داليل على أن واضع المشروع لم يلتفت للنظريات وحدها ، ولكنه التزم أدق المشاهدات الواقعة في الحياة اليومية ، ووضع تقاريره الحسابية على أساس هذه المشاهدات الواقعية .

وهذا مثل من أمثلة الدقة في تصميم المشروعات نحن في حاجة إليه كلما هممنا بمشروع إصلاح ، فلا يجوز أن نعتمد على التخمينات والفروض ، بل يجب أن نعتمد على الإحصاءات والوقائع . وهذا المثل نموذج بارع للدقة المطلوبة في المشروعات .